E/ECWA/SDP/83/2

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

بغداد

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
17 1983

المرأة العربية في المجهود التنموي

(ورقة رؤية)

الدكتورة ثريا احمد عبيد

مسئولة برامج المرأة

قسم التنمية الاجتماعية والسكان

بحث مقدم الى اجتماع خبراء الامانة العامة لجامعة الدول العربية

حول مشروع ميثاق التنمية الاجتماعية العربية .

تونس ٢٠ - ٢٣ حزيران ١٩٨٣ .

يمثل ما ورد في هذه الورقة اراء الكاتب ، ولا تعكس، الاقتصادية لغربي آسيا .

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
CD7\SDP\83_2
Done by: **ProgressSoft Corp.**, P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

مقدمـــة : المرأة انسان

ينطلق الميثاق الاجتماعي العربي لاستراتيجية عربية للتنمية الاجتماعية من مبدأ اساسي بأن الانسان العربي محور التنمية : هدفا وأداة، ويعتمد كذلك على مفهوم للتنمية مناقض لمفاهيم وممارسات التبعية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية والحضارية وهو مطالب في نفس الوقت بالعمل على اطلاق طاقات الشعب العربي ـ بنسائه ورجاله ـ ليبدع في تطوير علاقات الانتاج القائمة في البناء الاجتماعي الداخلي ، والتحرر المتزايد من التبعية للخارج والسعي الى التوحيد القومي من خلال دعم مقومات الاعتماد الجماعي على الذات العربية . كذلك يقوم الميثاق والاستراتيجية على تسليط الاضواء في مختلف المستويات على الثروة العربية الحقيقية ، الا وهي القوى البشرية التي تحتاج الى تعبئة وتوظيف بوعي وابداع حتى يشارك كل اعضاء المجتمع اناثا وذكورا ، في العمل والانتاج وفي تسيير امور المجتمع ، وحتى يطمئن كل فرد لما له من حقوق في اشباع حاجاته الاساسية المادية منها واللامادية ، اشباعا مبنيا على العدالة في الفرص المتاحة امامهم جميعا .

والتحرر الوطني الشامل شرط اساسي لتحقيق هذه التنمية المنشودة ، خاصة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية حيث تظهر بوضوح الحرب الشرسة لابادة الوجود العربي بحضارته وتراثه وامكاناته . وما الاحتلال الاسرائيلي والتوسع الصهيوني الا اداة لهذه الابادة القومية والتي لا يمكن ان تواجه الا بارادة واعية وملتزمة ومحركة لكل فئات الشعب العربي ، باناثه وذكوره ، خاصة وان هذه الهجمة لا تفرق بين ذكر وانثى ، كبير وصغير ، قوى وضعيف . ان الامة العربية لا تتحمل من بين المشاريع المطروحة في المنطقة الا " مشروع" بقاءها النابع من قوتها وارادتها ووعيها . والمشروع القوى الوحيد الذى يتصدى للمشروع الصهيوني هو بناء مجتمع يعاد ترتيب وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين قطاعاته بحيث تتفاعل وحداته في العمل الجاد المشترك ، وهذا يعني في النهاية شعور الفرد والجماعة بالانتماء لهذا المجتمع ولهذه الحضارة والتراث . ان أى طرح آخر يشرح القوى البشرية الى قطاعات نشطة وقطاعات هامشية ، فاعله وساكنه ، متقدمة ومتأخرة

.../

لا يسعى الا لتكريس تفتت المجتمع وازالة روابطة الانتمائية ، وذلك في ضوء الاهمية الملحة لكل الموارد التي يتطلبها العمل التنموى ، وبخاصة الموارد البشرية .

من هذا المنظور لا بد وأن نبدأ في روءية المرأة والقطاعات الاخرى المحرومة من تحقيق ذاتها واشباع كل حاجاتها ولا بد كذلك أن نوءكد ان عدم فاعلية المرأة كقطاع بشرى ليس ناتجا عن تخلفها الطبيعي الفئوى بل بسبب تراكمات التخلف الحضارى في العلاقات والموءسسات والهياكل الاجتماعية . ان مثل هذا الموقف يعني بالضرورة الالتزام الصريح والواضح بان تحقيق الذات للمرأة يقتضي جهودا مكثفة وتنظيمات فعالة تعوضها ما حرمت منه من فرص سابقة . ان مثل هذا الالتزام له معناه المصيرى ، لان المشروع الوطني الحضارى لبقاء الامة العربية وللتحرير الشامل يخسر الكثير بغياب المرأة عنه لكونها نصف المجتمع عدديا ، وهي متفاعلة سلبا أو ايجابا سواء اردنا أم لم نرد . وقضية انضاج المرأة تخسر كذلك بغيابها عن المشاركة في النضال المصيرى لابعادها عن التفاعل مع قضايا المجتمع وحركته . لا بد اذا من حسم الموقف من قضية مشاركة المرأة في مجتمعها بالتأكيد على ان تعبئة النساء كشقائق للرجال يمثل هدفا استراتيجيا للنضال ضد مطامع الصهيونية في صراعها الحضارى مع الامة العربية ، وفي صراعها مع القوى الاجنبية التي تسعى الى اذابتها في محيطها الدولي .

المرأة في جهود التنمية

يقيم نجاح التنمية السائدة بنمو الثروة وتراكم رأس المال دون الالتزام بالتكوين المخطط للطاقات البشرية القادرة على خلق الثروة ذاتها واستمرار عائدها وتحسين نوعية الحياة بصورة مطردة ومستمرة . الهدف من التنمية ليس تحسين الاوضاع العربية في اطار التبعية بكل اشكالها ، بل امتلاك الارادة الواعية المستقلة " لخلق مركز حضارى مستقل". اضافة الى ذلك ان النمط السائد من التفكير والتعبير والممارسة التنموية قسّم عملية التخطيط الى نشاطات مسطحة

.../

مجزئة ، فاقدة لجدلية العلاقات القطاعية وفاصلة بين الانتاج واشباع الحاجات .

حتى تكون عملية التخطيط واساليبه اداة لضمان وصول العائد من الاستثمارات الى المنتفعين ، لا بد وأن تحدد بدرجة أدق الفئات البشرية المطلوب افادتها مع التركيز على تلك الفئات الاقل حظا . وتبني المرأة كأحدى الفئات البشرية التي لا بد من الاهتمام بها والالتفات الى حاجاتها يمثل ضرورة من الضرورات الملحة في العمل التخطيطي المبدع ، ذلك الابداع الذى يتصور ما يحدث لافراد المجتمع من خلال ما يوفره من امكانات لها على مدى زمني معين . أن ادخال قضايا المرأة كمواطنة عليها واجبات ولها حقوق في اطار الخطط الوطنية والقومية يعتبر تحديا من تحديات المجهود التنموى العلمي ، وتحديا لاساليب وتقنيات التخطيط والبرمجة السائدة .

ان الاهتمام السائد بالمرأة مرتبط بوظيفتها الاجتماعية التقليدية ومجسد لصورة المجتمع لها . فهي متواجدة في قطاعي التعليم والصحة ، بين دورها " كابنة فلان" و " أم فلان" . يركز قطاع التعليم على البنت في المرحلة الابتدائية بهدف محاولة اعطائها بعض مهارات الكتابة والقراءة البسيطة الملائمة لها ولما هو مطلوب منها ، كما تظهر في مراحل التعليم التالية من استطعن متابعة هذا المجال من التدريب ، وهو قطاع صغير بالنسبة لمجموع النساء في تلك الفئة العمرية . ثم تختفي بعد ذلك لتظهر بكثافة في نشاط من نشاطات التعليم المهني حيث تدرب على " تربية " الاجيال الجديدة ، مجسدة لمحتوى مسئوليتها كأم .

اذا نظرنا عن قرب الى قطاع التعليم ووضع المرأة فيه وبصورة مطلقة ، فلا بد أن نكرر اعجاب الكثيرين بتقدمها الملحوظ . وعند مقارنتها بالرجل ، نجدها متخلفة عنه بسبب عدم تكافوء الفرص امامها ، ولاسباب اخرى كثيرة منها خارجة عن ارادتها المباشرة وناتجة عن البنى والعلاقات الاجتماعية الموروثة

.../

والمستحدثة . لا بد أن نقلق لنسبة امية المرأة العربية التي تصل الى اكثر من ٨٠٪ ، والدور الكبير الذى يلعبه تسرب البنات من المرحلة الابتدائية في ارتداد المرأة الى الامية . لا بد كذلك أن نتذكر أن ٥٤٪ من البنات اللاتي في سن التعليم الابتدائي على مستوى الوطن العربي خارج المدرسة . ونسبة تسجيل البنات السنوى تساوى ٢٪ وهي لا تفي ببلوغ تحقيق مبدأ الالزام للمرحلة الابتدائية ولا تتمشى حتى مع معدل النمو الطبيعي للسكان . أما الاعداد المتزايدة لالتحاق الفتيات في المدارس - هذه الاعداد التي تسعدنا - لا تعطي صورة صحيحة عن انتظامهن ، وكثيرا ما تكون الفجوة كبيرة بين نسب المتخرجين ونسبة الالتحاق من الاناث والذكور في كل مرحلة .

أما بالنسبة للتعليم في المرحلة الثانوية والجامعية ، فالبنت لا تمثل على التوالي الا ٢٤٪ و ٧٪ من مجموع الفتيات في سن هاتين المرحلتين ، وهي نسب ضعيفة جدا . والتعليم الجامعي بالتحديد لا يعطي صورة باهية لتدفق البنات اليه . اضافة الى تدني نسبة البنات المسجلات في المرحلة العليا ، تتوجه الطالبات الى دراسة الاداب ، ثم العلوم الاجتماعية وعلوم التربية ، ثم العلوم الطبيعية وذلك بسبب عوامل موضوعية اجتماعية تقررها الثقافة السائدة في المجتمع والتي ترى أن هذا اللون من الثقافة يتناسب مع طبيعة البنت وادوارها المجتمعة في المستقبل . والمقلق في هذا المجال بالتحديد ليس سرد الاحصاءات الرقمية الصامتة التي تدل على نمو تعليم المرأة وانما الاجابة عن التساؤل حول ضعف العائد الحقيقي من هذا الاستثمار - حتى المحدود منه - في تطوير المرأة كمورد بشرى من الموارد المجتمعية .

أما الصحة فهو القطاع الثاني الذى تتواجد فيه المرأة تواجدا مجزءا ، مركزا في خدمات رعاية الامومة والطفولة ، لما لهذه الخدمات من أهمية في مساعدة المرأة على " انتاج" جيل معافى وصحيح،الى جانب خدمات رعاية الامومة والطفولة ، يتضح افتقادنا لمعلومات محددة تبين نوعية الحياة الصحية التي تتمتع بهـا

.../

المرأة ، أو مدى استفادتها من الخدمات الصحية المتوفرة، أو مدى ملائمة هذه الخدمات لاحتياجاتها الحقيقية خاصة في الريف والبادية وفي مناطق التكدس الحضري . والمعلومة الوحيدة ذات الدلالة الحقيقية لموقع المرأة في هذا القطاع هو نسبة وفاة البنات في السنوات الاولى من العمر التي تعلو على نسبة وفيات الاطفال الذكور . يتمثل ، اذا ، الاهتمام في هذين القطاعين بالصورة النمطية للمرأة في مجتمعنا العربي ، فهي اما طفلة تحتاج الى رعاية او امرأة منتجة للاطفال ، وتحتاج كذلك لرعاية ، وليس لها من موقع أو تواجد أو هوية بين هاتين الحالتين .

أما في مجال العمل ، الذي يعتبر من حقوق الانسان ومن حاجاته الاساسية ، تظهر المرأة وكأنها عالة على جسم المجتمع المنتج ، تنهش ما فيه من خيرات . وينشأ هذا المفهوم من النظرة السائدة التي تعترف فقط بمن يعملون بأجر ومن يعملون في القطاع الحديث من النشاط الاقتصادي ، وتنفي القيمة الحقيقية للنساء العاملات في الريف والمنازل ، حيث يكمن الجهد الاكبر للمرأة وحيث تعمل لساعات تتخطى كل قوانين العمل المعترف بها كالحد " الانساني" الاقصى . ان الاعمال هذه التي تقوم بها المرأة غير مقيمة ماديا أو نقديا ولا تدخل ضمن تصنيفات النشاط الاقتصادي وهي كذلك غير مقيمة معنويا ، حتى ان عملها ينظر اليه على أنه عمل متدن بصرف النظر عن التقييم اللفظي له . اذا احتسبنا عمل المرأة العربية في الريف والبادية وفي القطاع غير الرسمي في الحضر وفي العمل المنزلي لوجدنا مساهمة فعالة ، وان لم يكن لها تقدير في الحسابات القومية . أما في القطاعات الحديثة من النشاط الاقتصادي ، فمساهمة المرأة ضئيلة ، تتراوح من ٤٪ الى ١٨٪ ، ومعظمها أعمال مساندة للرجل من حيث كونها امتدادا في نطاق المجتمع لدورها في المنزل والاسرة . من المعروف والمتفق عليه ان المرأة تلعب دورا اقتصاديا هاما فهي تقوم بانتاج خدمات اساسية تساهم في رفاهية العائلة والمجتمع ، ومن ثم تعطي الرجل فرصته ليتقدم في

.../

العلم والعمل وللقيام بنشاطات مختلفة . ومن المؤكد انه عندما لا تقوم المرأة بانتاج هذه الخدمات ، فلا بد من دفع أجر لاخرين للقيام به . لذلك لا نجد في طرح ادوار المرأة تكاملا بين جزئيات دورها ، وتبقى كأنسانه متفرقة ومجزأة بين ادوارها واحتياجاتها في المفهوم والممارسة .

الا ان هناك عملية انتاجية فريدة تختص بها المرأة دون الرجل ، تعتبر النشاط المنتج الاول في عملية بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، الا وهي الانجاب أو انتاج المورد البشري واعادة انتاجه لاى مجتمع ولكل تنمية حقيقية . ان هذه العملية الطبيعية لا تنحصر في كونها عملية بيولوجية بحته ، بل لا بد من روءيتها كأداة سياسية واقتصادية تعيق أو تنمي من قدرات المجتمع على التطور والتحول نظرا لاهمية دور المرأة في نوعية هذا الانتاج . ومع أهمية " الانتاج" هذه ، تبقى المرأة خارج الاطر التقليدية الاقتصادية التي تطرحها في معظم الحالات كعبىء على التنمية ، وليس كمورد ينبغي استثماره . كذلك تتضارب الاتجاهات نحو هذه العملية " الانتاجية" المبدعة بين مقدس لها ، وبين معتبر لها كمصدر ضعف . وهكذا تنعدم النظرة التكاملية لادوار المرأة ، بل تنعدم فكرة تكامل المرأة في ذاتها . وكثيرا ما يتم تجاهل عملية الانجاب كجزء لا يتجزأ من أدوار المرأة وهو دور له علاقات جدلية مع أوضاع المجتمع وقيمه .

أما القطاع الاخير الذى يهتم بالمرأة بطريقة مستترة فهو قطاع التجارة - خاصة مجال التجارة الخارجية والاستيراد . المرأة - هنا - هدف خفي لنشاط القطاع التجارى الذى يتجه بازدياد الى استهلاك البضائع الكمالية والخدمات المستوردة ، والذى نجح في ايهام المرأة العربية انها في حاجة اساسية لكل المواد الاستهلاكية التي تغص بها الاسواق . وعندما تندفع المرأة للشراء تتحول الى اداة للاستهلاك يطالب الجميع بترشيدها وتطويرها ، وكأنما نمطها الاستهلاكي منعزل عن كل الممارسات الاخرى في المجتمع . أن تكامل النظرة يجعلنا نرى ان الممارسات التنموية السائدة هي التي دفعت المرأة - خاصة غير الواعية -

.../

كمشاركة اساسية في تكثيف تبعية مجتمعها واقتصاده . هذا القطاع التجـــاري بالتحديد يظلم المرأة بوضعه لها في اطار تنمية تابعة معوجة ، وبتشجيعـــه لها بابتلاع كل ما يعرضه الاعلان من سلع وخدمات وانماط استهلاكية جديدة لاشباع حاجات حقيقية ، أو أوهام مظهرية مصطنعة .

اذا جمعنا ما قيل عن وجود المرأة في القطاعات السابقة مـــن التعليم والصحة والعمل والتجارة ، لوجدنا صورة كاملة ومتكاملة لرؤية المجتمع لها ولممارسات " المجهود التنموي " نحوها . يكمن نمط المرأة في هذه القطاعات في صورتها " كريحانه " تملأ المجتمع بالحياة و "شيطانه" تجني عليه بالاخطاء . وضمن هذا الاطار ، تكرس المرأة ضمن ممارسات هدر الامكانية السائدة في المجهود التنموي .

تتبلور هذه الرؤية للمرأة في صورتها المجتمعية التي يعكسها الاعلام ، تعبيرا عن نظرة المجتمع لها . بما فيها نظرتها لنفسها . اضافة الى صورة المرأة التقليدية في دورها العائلي ، يضع الاعلام العربي ـ خاصة المجلات النسائية ـ اهدافا براقة زائفة ، داعيا المرأة للسعي خلفها ، مناديا لتطورها نحو النموذج المستهلك للكماليات والمستهلك للذات . بل يذهب الاعلام الى ابعد من ذلك بتحديد اهداف مستقبلية وبناء نزعات وتطلعات مستحيلة المنال لغالبية النساء في الوطن العربي ، في نفس الوقت الذي ينادي به باحترام المجتمـــع والتراث وبترشيد الاستهلاك ، وزيادة المدخرات القومية . يقوم الاعلام وبمشاركة كثير من النساء المتحضرات" بدفع المرأة الى التخلف والتبعية الحضارية، وتكاتف الجهتين يعطي صورة موءلمة للمنعطف الثقافي والاجتماعي والفكري للمجتمع السائد .

أما القوانين فهي قد تسبق المجتمع احيانا أو قد تعكس أوضاعه في كثير من الاحيان. بيد أنه في حالة المرأة تبقى القوانين متخلفة عن مواجهة حقوقها الحقيقية والملحة ، ليس في مضمونها ولكن اساسا في الالتزام بهـــا وبتجسيد وسائل تنفيذها . فالسوءال المطروح دوما هو مدى مقدرة القوانين على

.../

التعبير عن منزلة المرأة في المجتمع عامة ، وفي الاسرة خاصة . هل هي تابعة مطيعة وعبيء على الرجل أم أنها الشريك الحقيقي الذى يواجه مع الرجل الحياة بكل معضلاتها ومتطلباتها . ان الاصلاحات القانونية مهمة ومطلوبة ولكنها غير كافية . فكما أنه لا يتحقق تحسين لاوضاع المجتمع في اطار التبعية ، كذلك لا يتحقق تنمية طاقات المرأة ومشاركتها في الحياة من خلال اوضاع قانونية تجعلها تبعة للرجل ، أو من خلال قوانين تغير بعض ملامح الاوضاع الحياتية التي تواجه المرأة ، في عزلة من التغيرات الاخرى المطلوبة من المجتمع ككل . فالقوانين لا بد وأن تعكس صورة ذلك المجتمع الذى يعترف بكل فرد فيه كمشارك في مصيره ومستقبله . والاصلاحات القانونية - مع أهميتها - لا تغني دون وعي المجتمع - رجالا ونساء - بالقضايا والمصالح الوطنية المرتبطة بالارادة الجماعية على تغيير الاتجاهات السائدة فكرا وممارسة .

ماذا نريد من المرأة ولها ؟

المطلوب أولا توسيع المفهوم السائد للانسان ليشمل المرأة ، بحيث يصبح شعار " تحرير الانسان العربي" متضمنا فكرا وممارسة ، ايمانا والتزاما ، المرأة في كل مراحل حياتها المختلفة وادوارها المتنوعة ، خارج المنزل وداخله ، وفي كيانها كفرد ، وعضو في الاسرة ومواطنة في المجتمع . وليشمل هذا الشعار المرأة كمنتفعة من جهود التنمية التي تحقق اشباع الحاجات الاساسية لكل البشر بحيث يكون لها وللرجل ، للفتاة وللفتى ، للطفلة والطفل ، للرضيعة والرضيع ، تساوى في الفرص في الحياة والنمو الصحي السليم ، في المأوى والمأكل والراحة ، في التعلم والعمل . وفي هذا الاطار تسعى التنمية الاجتماعية الى عدالة في التوزيع بين الرجل والمرأة ، في توزيع الثروة والدخل والخدمات ، وفي فرص الحياة المتنوعة .

.../

تتضمن حقوق الانسان العمل كحق وحاجة لا بد من الوفاء بها والعمل ، - بمعناه الشامل - الذى يعني كل الجهود باختلافها التي يقوم بها الانسان لمواجهة تحديات الحياة اليومية والمصيرية ولاستمرار البقاء ، تحقيقا للذات ولمقومات الانسانية في كل فرد . وفي هذا المجال كثر الحديث عن المطلب الاساسي بربط محتوى التعليم والتدريب بالعمل والانتاج وتساوى هذه الفرص أمام افراد المجتمع ، بهدف تنمية وتطوير وتعبئة المورد البشرى للامة العربية . ضمن هذه الممارسة الصحيحة يدفع المجتمع بالمرأة نحو الوعي بذاتها ومقدراتها وامكاناتها ، ونحو الاخذ والعطاء . ويتضمن حق المرأة في اكتساب القدرة والمهارة وللكفاءة على العمل حقها في اختيار ادوارها في المنزل وخارجه ، بحيث تؤدى هذا الدور بكفاءة ومهارة وجدية . ان هذه النظرة تفترض التزام المجتمع بالعائلة كمؤسسة اجتماعية مكونة من افراد يقومون بوظائف اجتماعية متنوعه ومتكاملة ، وبالوالدية (والامومة احد طرفيها) كوظيفة اجتماعية منتجة ومسئولية وطنية مصيرية تندرج ضمن مدخلات ومخرجات عمليات التنمية الاستثمارية والخدمية .

حق الانسان في المشاركة الايجابية لا تقتصر على حق العمل بمعناه المحدود ، وانما يمتد الى المساهمة والتفاعل مع قضايا الوطن على كل الاصعدة ، وهذا شرط اساسي في التنمية المستقلة الواعية .ولعل أهم انواع المشاركة في هذه المرحلة من تاريخنا يأتي في التزام المرأة والرجل على السواء بقضايا تحرير الوطن وتوفير مقومات الاستقلال الاقتصادى والثقافي،ومشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال التنظيمات والنقابات والمجالس واللجان وغيرها هي أداة لتكوين هذا الوعي ومؤشر من مؤشرات نضجه . ان مدى اندماج المرأة وقضاياها في نسيج الحياة العامة وفي همومها الايديولوجية تعتبر دلالة على التزام المجتمع بها وانصهارها فيه ، ومقياسا للوعي الاجتماعي بالدور الذى لا بد وأن تلعبه في تعبئة موارد الامة العربية . وفي هذا المجال للمشاركة الايجابية في الحياة العامة يظهر بوضوح غياب المرأة عنه ، وان وجدت ففي صورة رمزية تبرئة للذمة . وغياب المرأة عن العمل السياسي أو النقابي لا يضاهيه الا غيابها الفعلي (وليس العددى)

.../

في العمل النسائي ، الذى يتأرجح بين النظرة الخيرية أو النخبة المجتمعية ، والذى لا بد وأن ينضج ويتطور ويتعمق ليتفهم قضايا المرأة وجذورها الاجتماعية وليعبر عن هموم الوطن وارتباط المرأة العربية بهذه الهموم .

وهكذا تبقى المشاركة الفعالة الايجابية الواعية فارغة المحتوى خافتة الصدى اذا لم يشعر افراد المجتمع بالانتماء والالتزام بالقضايا القومية ، وتظل عديمة الفاعلية والايجابية وفاقدة للوعي الحياتي . وقد تتلمس هنا المحك الموءلم لتفتت المجتمع العربي وانحلال روابطه وانسجته المجتمعية . فاذا كنا نمر بمرحلة يشعر فيها الرجل بالاغتراب عن مجتمعه ، فما بال المرأة التي عاشت دوما هامشية التفاعل والارتباط ! فالاغتراب هو نقيض الانتماء وله اسباب عديدة يكمن جوهرها في أن مجتمعنا تابع وليس قائد .

وللاقتصاد النفطي دور اساسي في تثبيت جذور الاغتراب ، بحيث عمت تلوثات النفط الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية والقيمية على المجتمع العربي الغني بالنفط والثرى بالايادى العاملة . وسادت قيم " الدولار البترولي" والثروة السريعة التي عزلت الرجل والمرأة على السواء في المجتمع النفطي عن العمل المنتج ، واستغنت عن " العمل" كنشاط مجتمعي هو مصدر الثروة ومصدر القيم . واختلط الامر بين استنزاف رأس المال وبين الانتاج ودخله ، وسادت قيم الاستهلاك لدى الرجال والنساء ، وتعززت روابط التبعية مع المجتمعات الرأسمالية وأسواقها . اما المجتمعات المصدرة للايادى العاملة العربية فقد انتابها " جنون" لحظة الثراء فحقر فيها العمل ذى القيمة الاجتماعية وارتفعت قيمة المكسب الفردى السريع ، وتمزقت شرايين المجتمع واوعيته . وعندما " رحل" الرجل من هذه الاقطار ليأخذ حصته من الكنز النفطي ، بقيت المرأة وراءه بمنظورها المحدود وعقلها المكبل ومهاراتها البدائية في مواجهة متطلبات ادارة الاقتصاد والمنزل ، ووقفت امام مجتمع لم تتعرف عليه عن كثب من قبل ولم تشارك في مسيرته ، ولم تهيء لتحمل اعباءه . واعتمدت كما اعتمد غيرها في المجتمع على ما يرد من التحويلات

.../

المالية لابنائها في الخارج الذين التزموا بتحقيق آمال مبنية على تطلعات مستحيله الامتلاك . ومن خلال هذه العملية تحول المواطنون الوافدون الى افراد مغتربين في مجتمعهم الجديد بعيدين عن مجتمعهم الاصلي ، بما تبقى فيه من رجال ونساء وأطفال ، ونظم ومؤسسات . وتزعزع الانتماء عندهم وعند المرأة التي تركوها خلفهم على السواء .

أما المرأة في المجتمع النفطي فلقد دفعها الثراء على التعلم ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة انه اعطاها موقعا افضل . فمع ازدياد حاجة المجتمع النفطي لايادى عاملة ازداد استيراد هذه الايادى وتضاعف عزل المرأة - نصف طاقة المجتمع - عن المسيرة الوطنية . وتوسع وتنوع هذا الاستيراد للايادى العاملة بحيث تضمن استيراد المرأة الاجنبية ، الآسيوية بالتحديد ، للقيام بالادوار الجديدة التي تقوم بها المرأة في المجتمعات الاخرى في العالم والتي لا يسمح للمرأة في المجتمع النفطي بالقيام بها . وكحل للتناقضات الناتجة عن عقدة " اللحاق بموكب الحضارة ولتفادي تهشيم ما هو تقليدى ، عملت المرأة الاجنبية كمضيفة في الطيران ، وكسكرتيرة في الشركات وما الى ذلك من وظائف محددة للمرأة فقط .

ان أخطر ممارسة في هذه العملية " التحديثية المصطنعة" تتمثل في استيراد "المربيات" للاطفال حيث اكتملت عملية الاستغناء عن المرأة حتى في دورها التقليدى ، ذلك الدور الذى يصر على كونه مسئولية رئيسية ووحيدة للمرأة في كل حياتها . وبذلك فقدت المرأة في المجتمع النفطي هويتها الانتمائية والذاتية ، لا تشارك في قضايا مجتمعها الانتاجي ، ولا تقوم بدورها التقليدى كاملا ، ولا تجد السبيل الا في تقليد ما يملاء حياتها من قشور التحديث والتقدم . وعندما اندفعت المرأة نحو الحجاب - في مجتمع اساسه عزل النساء عن الرجال - لمحاولتها التمسك بما يعطيها ارضا ثابتة في مرحلة مهتزه ، تحول الحجاب - بعدم وعي منها وبمشاركتها - الى مادة استهلاكية تقننها دور الازياء في الغرب وتضعها في اطار " تحديث " التراث ، لتأخذ منها ما تبقى لها من "الدولار البترولي" وتكتمل حلقة التبعية - من أول نقطة نفط تستخرجها الايادى العاملة المستوردة الى آخر دولار

.../

بترولي تصرفه المرأة على كماليا تها المستوردة . وتعيش مع الرجل في هـــذا الاغتراب تأكل مما لا تنتج ، وتعطي ما لا تملك ، وتنتفع بما لا تستحق . ان مدى اغتراب المرأة مرتبط مباشرة بدرجة هامشية وجودها وعلاقاتها أخذا وعطـــاء بمجتمعها .

ولا يمكن التفكير في حاجة الانسان الى الابتكار والابداع دون ربطها بحاجته للانتماء . وفي هذا المجال يتساوى الرجل بالمرأة على السواء ، فالاثنان غائبان عن الابداع والعمل الخلاق ، لان لحظة " النشوة" التي انتابت افراد المجتمع العربي أخذت معها مقدرته على الابداع . فكيف يبدع من لا يعمل ؟ وكيف يبتكر من لا ينتج ؟ وكيف يحقق ذاته من يفرض عليه العمل ، أو من يقوم به مغتربا عـــن مضمونه الاجتماعي ؟. ومع ذلك نكرر أن للانسان ـ الرجل والمرأة ـ احتياجات اساسية ، منها حقه وحاجته في التغيير المبدع من خلال العمل والمشاركة في أوسع معانيها؛ وفي توفر الفرص العادلة لتطوير مهاراته ، وتوسيع آفاقه في الحياة .

خاتمـــة :

وفي ختام هذه القضايا المتصلة بتحرير المرأة في سياق تحرير الانسان العربي ومجتمعه ينبغي تأكيد التوجهات التالية :

١ـ ان عملية البناء الحضاري المتكامل الذي يؤكد فيه المجتمع هويته وخصوصياته تعتمد على الاشباع المطرد لاحتياجات الانسان،وعلى تطوير نوعية الحياة للنساء والرجال على السواء ؛ كما تتطلب العمل على تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في المشاركة في جهود التنمية وفي الاستمتاع بثرواتها .

٢ـ ان التنمية المنشودة هي عملية تغيير في المجتمع مصدرهـــا المعطيات الواقعية ، ومعيار نجاحها ما تقدمه من حلول فعالة ومحققه لتطلعات افراده،وهذا يقتضي وضع سياسات وبرامج متكاملة ، واعتماد اساليب مبدعة للعمل الانمائي ، بحيث تتيح في عموميتها وخصوصيتها تطورا لامكانات الرجل والمرأة معا ،

.../

من اجل تحقيق الاعتماد على الذات في كل المجالات .

وذلك يقتضي بالضرورة ان يتوفر لدى متخذى القرارات في الاجهـــــزة الحكومية ومؤسساتها العامة ، وكذلك لدى المنظمات السياسية والنقابـــات والتنظيمات النسائية ورجال الفكر والدين والاعلام وغيرذلك من التنظيمات والقوى المؤثرة في الرأى العام ، القناعة الحقيقية والالتزام الواعي بالحاجـــة الملحة لمشاركة المرأة - كمورد بشرى ، وسوف يؤدى تفاعل كل هذه الاجهزة الـى وضع ثقافي ورأى عام يتقبل السياسات الوطنية ، ويحفز على تنفيذ البرامـــج اللازمة لتعويض المرأة ما فاتها من فرص لتطوير اوضاعها ومهاراتها .

٣- ان الاهتمام بالمرأة والسعي لتعبئتها يتطلب ، ضمن ما يتطلب ، معلومات دقيقة ودراسات علمية مرتبطة بالواقع الاجتماعي عامة وبواقع المرأة خاصة ، وذلك بهدف تحديد أولياتها ورصد لتحركها . وذلك يعني بالضرورة تحسين اساليب جميع المعلومات الاحصائية والميدانية لدراسة اوضاع المرأة في جوانبها الكمية والكيفية، واتخاذ المؤشرات المتطورة التي تدخل المرأة في مجـــالات التأثير لتعبر عن نوعية حياة المرأة في الريف والبادية والحضر .

٤- ان التشريعات والقوانين أداة لاعطاء المرأة الأهلية الكاملـــة القانونية ، وتزيد فاعليتها مع مراقبة الالتزام بها وتطبيقها نصا وروحـــا ، واتخاذ الاجراءات والسياسات المجتمعية والثقافية التي توفر المناخ اللازم لتنفيذها .

٥ - لقد خطت الدول في المنطقة العربية خطوات واسعة للتوسع في مراحل التعليم المختلفة للاناث والذكور ، ولكن مشكلة التعليم لا تقتصر على الجوانب الكمية وما يرتبط بها من عدم تكافوء الفعلية بين الولد والبنت بل في نوعية التعليم وروحه ، وعدم تفاعله مع مجالات العمل والمهارات المرتبطة بها . وهذا يتطلب وضع سياسة تعليمية لنظام تعليمي يتكامل اقتصاديا واجتماعيا مع احتياجات المجتمع، ويوفر تنوعا في مهارات الانتاج السلعية والخدمية للنســاء

.../

والرجال ، ويفتح المجال أمام الفتاة للتدريب المهني المتنوع ، كما يتطلب مراجعة لمحتوى الكتب المدرسية وتصحيح الصورة النمطية التقليدية للمرأة ولمفهوم الادوار العائلية . ويتطلب ذلك كذلك اعتبار محو الامية للرجال والنساء مجهودا وطنيا شاملا تقع مسئوليته على الاجهزة الرسمية والمنظمات الجماهيرية والمهنية المختلفة .

٦- ان التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل في مختلف القطاعات يتطلب وضع استراتيجية لزيادة معدلات المشاركة كجزء من خطة تنمية الموارد البشرية ، وتحديد مؤشرات تخطيطية لزيادة هذه المعدلات ، وكذلك اعتماد برامج لتشجيع المرأة وتحسين مهاراتها وتدريبها على ممارسة مهن جديدة متنوعة تنشط وتنوع مجالات الانتاج الوطني . وذلك يعني بالضرورة اعتبار المسئوليات المنزلية نمطا من انماط العمل المنتج في مردوده الاقتصادي، اضافة الى قيمته الاجتماعية والاهتمام بما يتطلبه هذا العمل من تسهيلات قانونية وخدمات لوفاء افراد العائلة بهذه المسئولية على احسن وجه ممكن .

٧- ان الوالديه مسئولية وطنية يتكامل فيها دور الرجل والمرأة ، ورعاية الاسرة مهمة وطنية وانمائية ايضا وعنصر اساسي من عناصر التنمية في ابعادها وقطاعاتها المختلفة .

٨- لما كانت الاسرة العربية هي الخلية الاساسية في المجتمع فان وضع التشريعات الملائمة وتنفيذها بما يضمن بناء الاسرة السليمة والتنشئة الاجتماعية الصحيحة لصغارها ، وتوفير العلاقات المتكافئة بين افرادها بما يطور العلاقات الاسرية وقيمها ومسئولياتها ، وبما يتمشى مع القيم الاجتماعية المنشودة وتفاعل فئات المجتمع وأجياله .

٩- من القضايا الملحة التأكيد على ان المرأة الريفية والبدوية تستحق عناية خاصة في المجهود التنموي بسبب ظروفها المعيشية ومساهمتها الانتاجية في الدخل القومي عن طريق العمل في الزراعة والثروة الحيوانية والصناعات

.../

المنزلية والحرفية وان كان هذا العمل لا يدخل في الحسابات النقدية ، وان كل ما يُعتمد لرفع مستوى معيشة المرأة وكرامتها ينطبق على المرأة الريفية والبدوية بصورة اكثر الحاحا والتصاقا .

١٠- التأكيد على ان المرأة الفلسطينية داخل الارض المحتلة وخارجها تستحق التفاتا خاصا في ضوء ظروف الاحتلال الاسرائيلي وتشتت الشعب الفلسطيني حيث تواجه تحديات البقاء وتوفير الحاجات الحياتية الملحة ، هذا فضلا عن أهمية دعمها من أجل مواصلة نضالها لاسترداد حقوقها الوطنية المشروعة .

١١- من الضروري اعتماد وسائل الاعلام المضادين والتثقيف كجزء من استراتيجيتها لتحريك وتطوير عملية التغيير، وذلك عن طريق اعداد برامج ومواد متنوعة مناقضة للصورة السلبية والثانوية السائدة للمرأة، واستبدالها ببرامج تظهر الادوار المتغيرة للجنسين مع التأكيد على الاتجاهات الايجابية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة، واظهار ادوار المرأة في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية .

١٢- نظرا لاهمية الجمعيات النسائية كوعاء لتأطير المرأة وتعبئتها، ونظرا لظروفها وامكاناتها المادية والفنية المحدودة، يصبح من الضروري التأكيد عليها كقوة ضاغطة مؤثرة على المجتمع وعلى المرأة . ويتطلب ذلك العمل على دعمها وتدريب كوادرها وتحسين برامجها، واتاحة مزيد من الفرص والامكانات لها، لكي تسهم في رسم الخطط الوطنية للتنمية وفي تحريك النساء في تنفيذ الخطط ومتابعتها وتقويمها .

UNESCWA LIBRARY
20009913